الأمم المتحدة

E/2011/124

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 June 2011
Arabic
Original: French

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم تقريرا عن أعمال الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي المعني بموضوع ''كفالة الحق في التعليم للجميع في أفريقيا: تعزيز الجودة والإنصاف'' المعقود في لوميه في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، تمهيدا للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١١ الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما يشرفني أن أطلب إليكم التفضل بتعميم هذا التقرير بوصفه وثيقة من وثائق المجلس، لكي ينظر فيه في إطار البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت لدورته الموضوعية لعام ٢٠١١.

وخلال الاجتماع التحضيري الإقليمي، نوقشت مسائل كفالة الحق في التعليم للجميع والجودة والإنصاف من وجهة نظر البلدان الأفريقية، وذلك على سبيل الإسهام في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١١، ''تحقيق الأهداف المحددة والوفاء بالالتزامات المتعهد بها على الصعيد الدولي في مجال التعليم''.

وتعتقد حكومة توغو أن هذا التقرير سيقدم إسهاما كبيرا في المناقشات المكرسة لموضوع الاستعراض الوزاري لعام ٢٠١١.

(توقيع) كودجو **مينان**

السفير

الممثل الدائم

* E/2011/100 و Corr.1.

300611 300611 11-38888 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

تقرير عن أعمال الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي عن ”كفالة الحق في التعليم للجميع في أفريقيا: تعزيز الجودة والإنصاف“ المعقود تمهيدا للاستعراض الوزاري لعام ٢٠١١ الذي سيجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

موجز

في إطار عملية الاستعراض الوزاري السنوي التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عُقد اجتماع تحضيري إقليمي أفريقي عن موضوع ”كفالة الحق في التعليم للجميع في أفريقيا: تعزيز الجودة والإنصاف“، وذلك في لوميه، توغو، في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١. وشارك في تنظيم هذا الاجتماع كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع حكومة توغو. وعُقدت المشاورات المتعددة الأطراف، بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى، في شكل جلسات عامة وحلقات نقاش. وقد حضر هذه الجلسات والحلقات أكثر من ١٠٠ مندوب.

وناقش المشاركون، ومن بينهم العديد من الوزراء، المشاكل الهامة التي يواجهها قطاع التعليم في أفريقيا، من حيث أوجه التقدم المحرز، والتحديات القائمة والخطوات اللازمة لتحقيق الإنصاف وإعمال الحق في التعليم الجيد والشامل للجميع. وناقشوا أيضا التجارب القطرية بغية تبادل أفضل الممارسات لمعالجة أوجه التفاوت في مجال التعليم وتحقيق هدف إتاحة التعليم للجميع وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

التوجهات الرئيسية

أسفرت المناقشات عن التوجهات الرئيسية التالية:

التقدم المحرز في أفريقيا صوب تحقيق هدف إتاحة التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم

سجل الأداء في هذا القطاع متفاوت:

- يبعث الوضع الراهن في أفريقيا على الأمل، في ضوء تسجيل عدد غير مسبوق من الفتيات والفتيان الملتحقين بالمدارس ونجاح الحملات المكثفة لتشجيع الالتحاق بالمدارس
- لكن بالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومات، يظل ٣١ مليون طفل دون تعليم في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولم يبرح إجمالي معدل الالتحاق بمدارس التعليم الثانوي والتعليم العالي ٣٤ في المائة و ٦ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٠
- ويعجز عدد كبير من تلاميذ المرحلة الابتدائية عن مواصلة تعليمهم بسبب الانقطاع عن الدراسة أو الرسوب.

التعليم وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: التقدم المحرز والتحديات القائمة والخطوات اللازمة لتحقيق الإنصاف

- تهيئة الظروف المواتية لإشراك جميع الجهات الفاعلة (المدرسون، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والنقابات، والآباء، والتلاميذ) في الإصلاحات التي تستهدف النظم التعليمية
- إقامة شراكة تدمج المسائل المتصلة بانفتاح المدارس على البيئة، ومكافحة الفقر، والقضايا الجنسانية، وقيم التضامن والتسامح والمواطنة، وحماية الأطفال المعرضين للخطر
- استنهاض الإرادة السياسية وتعزيز التزام الدوائر السياسية بتوفير الدعم المالي للإصلاحات الجارية في قطاع التعليم.

الحق في التعليم الجيد والشامل للجميع

- يتوقف تحسين جودة التعليم على عوامل ذات طابع سياسي وثقافي ومادي وتثقيفي بوجه خاص، وهي عوامل لا بد من معالجتها بصورة دائمة. وينبغي إيجاد توافق في الآراء بين الجهات المعنية لتحديد الإجراءات الرامية إلى تعزيز الجودة في مواجهة تدني أداء التلاميذ
- يشكل الفقر عائقا يحول دون التعلم في المدرسة. وسيتعين تقديم المساعدة لأضعف الأسر، ويمكن للشركاء في التنمية تقديم إسهام كبير من أجل تشغيل المطاعم المدرسية
- وضع خطة شاملة ومنسقة في مجال التعليم تشمل توفير التدريب للموظفين وتحديد وضعهم المهني وخطة لتطورهم الوظيفي وتحسين ظروف عملهم.

التجارب القطرية وأفضل الممارسات

- سعيا إلى مواءمة سياسات التعليم، يمكن أن يشكل تجميع الموارد وتبادل المعارف استراتيجية للتعجيل بتحقيق هدف إتاحة التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية
- يمكن أن يساهم اعتماد وتكييف نماذج جديدة للحوكمة وإدارة المؤسسات المدرسية، واستراتيجيات جديدة للتعليم والتعلّم في بلوغ الأهداف المحددة
- يشكل تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة من أجل مواكبة الأساليب والنهج الجديدة التي تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها ورصدها/تقييمها مؤشرات مؤكدة تبشر بتحقيق النجاح.

أولا – مقدمة

في تموز/يوليه ٢٠١١، سيعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراضه الوزاري السنوي الخامس في جنيف. وسينصب هذا الاستعراض على موضوع ''تنفيذ الأهداف المحددة والالتزامات المتعهد بها على الصعيد الدولي في مجال التعليم''.

وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، اشتركت كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع حكومة توغو، في تنظيم اجتماع تحضيري إقليمي أفريقي عن موضوع ''كفالة الحق في التعليم للجميع في أفريقيا: تعزيز الجودة والإنصاف''.

وحضر الاجتماع أكثر من ١٠٠ مندوب، بينهم عدة وزراء، ومسؤولون من الحكومات الأفريقية، وخبراء من منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، وممثلون عن منظمات غير حكومية وعن الأوساط الأكاديمية والجامعية والقطاع الخاص. وقد أتاح هذا الاجتماع للدول الأفريقية فرصة الإسهام في الاستعراض الوزاري السنوي، بوسائل منها تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

ثانيا – أعمال الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي

ألف – الجلسة الافتتاحية والملاحظات الاستهلالية

افتتح الاجتماع فخامة السيد جيلبر فوسون هونغبو، رئيس وزراء جمهورية توغو، حيث تخللته عدة بيانات. وفي كلمتها الترحيبية، أعربت السيدة إيسوسيمنا ليغزيم – بالوكي، وزيرة التعليم الابتدائي والثانوي ومحو الأمية في جمهورية توغو، عن شكرها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لاختيار توغو مقرا لتنظيم الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي المعني بالتعليم. وأفادت بأنه على الرغم من التقدم المحرز، فإن تحقيق هدف إتاحة التعليم للجميع والأهداف المتصلة بالتعليم المدرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال يشكل تحديا كبيرا في معظم البلدان الأفريقية. وبالتالي، يلزم إجراء إصلاحات في قطاع التعليم ومن المهم أن يقدم الاجتماع مقترحات في هذا الصدد.

وأشار نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سعادة السفير يان غرولز، إلى الطابع المتفاوت لسجل الأداء فيما يتعلق بمسألة الأهداف الدولية المحددة في مجال التعليم، وهو موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لهذا العام. ذلك أن الجوانب الإيجابية كثيرة: فعلى مدى العقد الماضي، انخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس انخفاضا ملموسا على

صعيد العالم، وسجل معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في البلدان النامية ارتفاعا ملحوظا، بما في ذلك في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى الرغم من كل هذه الاتجاهات الإيجابية والواعدة، لم تكن وتيرة التقدم المحرز بالسرعة المتوخاة، ولا سيما لأغراض تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. وفي ظل عدم وجود معايير أساسية لقياس الجودة، فإن زيادة فرص الوصول إلى التعليم لا يضمن تحقيق نتائج جيدة. وبالتالي، فإن السؤال الرئيسي المطروح في هذا الاجتماع هو معرفة سبل إتاحة التعليم وتحسين جودته.

وتناول السيد نيخيل سيث، مدير مكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التحديات العديدة التي تعترض الجهود الرامية إلى زيادة فرص الوصول إلى التعليم وتحسين جودته، وإيجاد نظام تعليمي فعال. ذلك أن المدارس النائية وعدم توافر طرق مناسبة للوصول إلى المؤسسات التعليمية، فضلا عن النزاعات المسلحة وانعدام الأمن كلها عوامل تحد بدرجة كبيرة من القدرة على الوصول إلى خدمات التعليم. ويتطلب تمويل المدارس وتخصيص المزيد من الأموال للتعليم الابتدائي تقديم تضحيات من جهات أخرى. ومن المهم وضع الحوافز لاجتذاب مدرسين أكفاء واستبقائهم. ولكن يلزم أيضا توفير فرص العمل اللائق لخريجي النظام التعليمي. وفي حين ينبغي أن تنبع التغييرات الدائمة من البلدان المعنية، فإن الاجتماعات التي تعقدها منظمة الأمم المتحدة، من قبيل الاستعراض الوزاري السنوي، يمكن أن تولد زخما إيجابيا في هذا الصدد.

وفي البيان الصادر عن السيد عبد الله جانيه، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والذي تلته السيدة ثوكوزيل روزفيدزو، مديرة مركز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية التابع للّجنة، أشيرَ إلى تسجيل زيادة ملحوظة في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في أفريقيا، إلا أن هذا التقدم غير كاف. ففي سياق الاقتصاد العالمي الجديد، يحتاج الأطفال والشباب الأفارقة إلى الحصول على مؤهلات تتجاوز تلك التي يقدمها التعليم الابتدائي. ويظل إجمالي معدل الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي منخفضا، كما أن الشباب الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة من قبيل الفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة، وسكان المناطق الريفية النائية والمهمشة، والأشخاص المقيمين في مناطق النزاع أو في المناطق الخارجة من النزاع، واليتامى لديهم فرص محدودة لبلوغ مستويات أعلى من التعليم بسبب محدودية فرص الوصول إلى المؤسسات التعليمية ونقص الموارد المالية، بالإضافة إلى تحديات أخرى. ومن ثم كان للاستثمار في رأس المال البشري، من خلال التدريب وبناء قدرات الأطفال والشباب، أهمية قصوى في أفريقيا.

أما البيان الصادر عن السيدة للا بن بركة، المديرة العامة المعاونة لشؤون أفريقيا في اليونسكو، والذي تلته السيدة آن تيريز ندونغ جاتا، مديرة مكتب اليونسكو في داكار والمكتب الإقليمي من أجل التعليم في أفريقيا، في داكار، فقد أكد بشكل خاص على حق جميع الأطفال الأفارقة في الحصول على التعليم الجيد دون تمييز على أساس نوع الجنس أو الدين أو العرق أو المركز الاجتماعي أو الأصل الجغرافي. ولما كان التعليم حقا معترفا به لكل إنسان، فإنه ينبغي لكل من الحكومات ووكالات التنمية ومنظمات المجتمع المدني وجميع الجهات المعنية بذل كل ما في وسعها للنهوض بجهود إتاحة التعليم للجميع في كافة المناطق، وخاصة فيما يتعلق بالفتيات والنساء والمناطق الريفية حيث ينتشر نقص التعليم بمعدلات خطيرة. وينبغي للحكومات أن توجه جهودها صوب البحث والترويج لأفضل الممارسات والاسترشاد بنهج يقوم على الحق في التعليم الجيد.

وفي خطابه الاستهلالي، ذكر فخامة السيد جيلبير فوسون هونغبو، رئيس وزراء جمهورية توغو، نيابة عن رئيس الدولة، أن بلده قد تشرف باستضافة هذا الاجتماع الهام، ورحب ترحيبا حارا بجميع المشاركين. وإذ تطلع إلى الأهداف المتوقعة من هذا الاجتماع، أشاد بالمبادرات المشتركة التي تضطلع بها البلدان لمواجهة التحديات وتحقيق هدف إتاحة التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية.

واتخذت توغو، من جانبها، عددا من التدابير لتحسين فرص الوصول إلى التعليم وجودته. وتجدر الإشارة هنا بوجه خاص إلى مجانية تعليم الأمهات والتعليم الابتدائي، وإعادة فتح المدارس العادية، وتوفير التدريب الأولي التعويضي لمعلمي المدارس الابتدائية الذين ينقصهم التدريب الأولي، وتكفّل الدولة تدريجيا بشؤون مدارس المجتمعات المحلية. ووُضعت مسألة دور المدرسين مرة أخرى في صلب إشكالية الجودة والإنصاف في سياق إصلاحات النظم التعليمية لإجراء عملية إعادة تنميط تتناسب مع تطور العلوم والتكنولوجيا، وإدراج قيم التضامن والمواطنة والأخلاق. وأهاب رئيس الوزراء بالاجتماع أن يقدم توصيات محددة لتحسين الجودة والإنصاف، وتبني موقف أفريقي مشترك تمهيدا لاجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١١.

باء – الجلسة الأولى: التعليم وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: التقدم المحرز والتحديات القائمة والخطوات اللازمة لتحقيق الإنصاف

افتتح الجلسة الأولى معالي السيد نجالاي، الوزير المفوض للتعليم والعلوم والتكنولوجيا في سيراليون. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة سيراليون لتوفير التعليم

المجاني واللوازم المدرسية وتوسيع نطاق التغطية المدرسية، نشأت تحديات أخرى تتعلق بالجودة ينبغي مواجهتها، مما يتطلب اللجوء إلى إجراءات مبتكرة.

وأبرز العرض الذي قدمه السيد كيشور سينغ، المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الدور الأساسي للتعليم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد خصوصا على ضرورة قيام جميع البلدان بإدماج الحق في التعليم في صلب تشريعاتها وكفالة مراعاة هذه التشريعات كأساس لتنفيذ جميع الالتزامات المتعلقة بتحقيق هدف إتاحة التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية.

وفي البيان الذي أدلى به البروفيسور مزوبانزي مبويا باسم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أكد من البداية أن التعليم يمكن أن يساهم في القضاء على الفقر وتعزيز الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي. وبناء على ذلك، يجب تخصيص موارد هامة لهذا القطاع. وينبغي أيضا توفير التدريب التأهيلي والمهني للمدرسين، وتكييف مضمون هذه الدورات وفقا للاحتياجات الفردية للمتدربين وللسياقات الاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة المنظور الجنساني والاحتياجات الخاصة لفئات معينة من المتعلمين سعيا لكفالة الإدماج الفعلي في النظم التعليمية.

وركزت السيدة يوميكو يوكوزيكي، ممثلة مكتب اليونيسف لوسط وغرب أفريقيا، على أوجه التفاوت الكبيرة بين البلدان التي تمر بحالة نزاع والبلدان الخارجة من النزاع، والمناطق الريفية والحضرية، والبلدان الغنية. ووجهت نداء لتحديد جميع المشاكل واتخاذ الإجراءات الرامية إلى معالجة هذه التفاوتات.

وعقب الإدلاء بالبيانات، استهلّ المناقشة السيد غورغي سو، المنسق الإقليمي للشبكة الأفريقية لحملة التعليم للجميع، حيث ذكّر الحكومات والشركاء الفنيين والماليين بالالتزامات المتعهد بها في منتدى داكار بشأن الحق في التعليم. ودعا الحكومات إلى إيجاد مصادر مبتكرة لتمويل التعليم، وإنشاء مؤسسة أفريقية معنية بالحق في التعليم. وأشار أيضا إلى أن تمويل التعليم لا ينبغي أن يتأثر بأي أزمة مالية أو دولية.

وفي ختام المناقشات، قُدمت التوصيات التالية:

- تهيئة الظروف لإشراك جميع الجهات المعنية (المدرسون، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والنقابات، والآباء، والتلاميذ) في إصلاحات النظم التعليمية.

- إقامة شراكة تندرج فيها المسائل المتصلة بانفتاح المدرسة على البيئة، ومكافحة الفقر، والمسائل الجنسانية، وقيم التضامن والتسامح والمواطنة وحماية الأطفال المعرضين للخطر.
- استنهاض الإرادة السياسية وتعزيز التزام الدوائر السياسية بتقديم الدعم المالي للإصلاحات الجارية في قطاع التعليم.
- كفالة الربط بين الحق في التعليم وفرص العمل.
- الربط بين التعليم والتنمية البيئية.

جيم – الجلسة الثانية: الحق في التعليم الجيد الشامل للجميع

افتتحت الجلسة الثانية معالي السيدة ماري أوديل بونكونغو، وزيرة التعليم الأساسي ومحو الأمية في بوركينا فاسو. وبعد تقديم لمحة عن الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إتاحة التعليم للجميع، تناولت بعض العناصر التي يتوخى أن تساهم في تحسين جودة التعليم في بوركينا فاسو. ويتعلق الأمر لا سيما بما يلي:

- اعتماد لغات وطنية في التدريس
- إدماج المواضيع المستجدة
- تعزيز نظام اعتماد ساعات الدرس
- توسيع نطاق المدارس العادية لتدريب العاملين في مجال التعليم
- إلغاء الرسوم المدرسية
- توفير الكتب المدرسية
- توزيع الأموال اللازمة لأغراض الإدارة على السلطات المحلية.

ومع ذلك، تواجه الحكومة مشاكل معقدة تتعلق في جملة أمور بما يلي:

- انضمام المدرسين إلى عملية وضع البرامج الجديدة
- إشراك اللجان الأساسية في إدارة المدارس
- مسألة النهج الواجب اتباعه من أجل توفير تدريب متكامل للمدرسين.

وكانت السيدة تيريز ندونغ جاتا، مديرة مكتب اليونسكو في داكار، أولى المتكلمين بعد الملاحظات الاستهلالية، حيث ذكرت أن بلوغ هدف إتاحة التعليم للجميع والأهداف

الإنمائية للألفية سيتوقف بلا شك على مستوى التزام الحكومات ومختلف الجهات الفاعلة. وتتسم العوامل المؤثرة في تحسين جودة التعليم بطابع سياسي وثقافي ومادي وتثقيفي بوجه خاص، وهي عوامل لا بد من معالجتها بصفة دائمة. ومن الضروري إيجاد توافق في الآراء بين الجهات المعنية لتحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز الجودة في مواجهة تدني أداء التلاميذ. ولا يساعد النظام الحالي خريجي المدارس على الاندماج في سوق العمل. ومن الضروري إعادة النظر في التعليم من أجل مراعاة قيم المجتمع. ولذلك، من المهم الحرص على مد الجسور بين المدرسة والمنزل بوسائل منها لا سيما استخدام اللغة الوطنية كوسيلة للتدريس في النظم التعليمية.

وأشار السيد مصطفى داربي، المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي بالمكتب الإقليمي في جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا) إلى أن البرنامج يرى أن الفقر يشكل عاملا من العوامل التي تعيق التعلم في المدارس، ومن ثم ترمي سياسة البرنامج إلى توفير حصص غذائية جافة لأضعف الأسر والإسهام بشكل كبير في تشغيل المطاعم المدرسية. ويراعي النهج الجديد ذي المستويات الثمانية الذي يتبعه البرنامج هدف تحسين جودة التعليم وفرص الوصول إليه.

وأشارت السيدة أسيبي نابوي، ممثلة منظمة التعليم الدولية، في العرض الذي قدمته إلى حرمان الأطفال ضحايا الاعتداء من الحق في التعليم، مما يلقي بهم حتما في براثن الأمية. وبعد سرد بعض التحديات التي تواجهها النظم التعليمية، قدمت التوصيات التالية:

- اعتماد سياسة مناسبة لتوظيف العاملين في مجال التعليم وإدارة شؤونهم
- تعزيز وضع المدرسين
- توفير التدريب الأولي والمستمر للمدرسين
- تنفيذ توصيات اليونسكو بشأن وضع العاملين في مجال التعليم
- استحداث برامج شاملة للجميع
- إقامة حوار مع جميع الشركاء.

وبعد الاستماع إلى العروض، استهلت المناقشة مديرة مركز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأكدت أن أهم أسباب الفجوات والتحديات الراهنة في قطاع التعليم في أفريقيا تعود إلى انعدام الإنصاف في توفير خدمات التعليم. ولئن ظلت أوجه التفاوت بين الجنسين متجذرة بعمق، فإن غالبية البلدان تحرز تقدما صوب تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن

تدني معدلات انتظام الفتيات والشابات في المدارس، وبطء نمو معدلات الالتحاق بالمستويات الأعلى من التعليم ومظاهر التمييز والعنف ضد الفتيات في المدارس مشاكل متفشية في البلدان الأفريقية.

وبناء عليه، ينبغي إزالة العقبات التي تعترض وصول الفتيات والشابات إلى المدارس وانتظامهن فيها وتهيئة الأجواء المواتية للفتيات داخل المدرسة؛ وزيادة عدد المدرسات، وتدريب جميع المدرسين على مراعاة مسائل المساواة بين الجنسين؛ ومعالجة المواقف السلبية تجاه قدرات الفتيات والتوعية بحقهن في التعليم في بيئة آمنة وصحية. والمراد من هذه التدابير هو توفير خدمات تعليمية منصفة لجميع الأطفال والشباب، دون تمييز على أساس نوع الجنس.

وأثناء المناقشة، خُصصت مجموعة من الأسئلة لمساهمات كل بلد في جهود تحسين جودة التعليم. وعقب تبادل وجهات النظر، قُدمت التوصيات التالية:

- تعزيز قدرات مختلف الجهات الفاعلة لتحسين رؤيتها وسلوكها فيما يتعلق بانفتاح المدارس على البيئة، وكذلك لتعزيز فعاليتها
- وضع خطة شاملة ومنسقة في مجال التعليم تشمل توفير التدريب للموظفين وتحديد وضعهم المهني وخطة لتطورهم الوظيفي وتحسين ظروف عملهم
- الأخذ بنهج شمولي في النظم التعليمية مع كفالة التنسيق الجيد بين التعليم النظامي وغير النظامي.

دال – الجلسة الثالثة: التجارب القطرية وأفضل الممارسات

افتتحت الجلسة الثالثة السيدة بيتي مولد إدريسو، وزيرة التعليم في غانا، وتخللت الجلسة مداخلات تناولت الخبرات المكتسبة فيما يتعلق بالمواضيع محل التشاور، ولا سيما فرص الوصول إلى التعليم وجودته وإدارة النظام التعليمي. وأثيرت نقاط تتعلق بجوانب بارزة أخرى من جوانب الموضوع لها علاقة مباشرة بالحق في التعليم، وجودته، والإنصاف، وحشد الموارد المالية لضمان المساواة للجميع دون استثناء ودون تمييز في مجال التعليم.

وفيما يتعلق بأفضل الممارسات والتجارب القطرية، أدرجت غانا حق الجميع في التعليم في دستورها الوطني في عام ١٩٩٢. والتعليم مجاني وإلزامي في غانا التي تقترب من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم. ويشكل تعليم الفتيات جزءا مهما للغاية من خطتها الاستراتيجية الوطنية. ومن بين الممارسات الجيدة الأخرى توفير المنح الدراسية المحلية

للفتيات، وتطوير برامج التغذية المدرسية، وتوفير الدراجات للذهاب إلى المدرسة، وبناء مدارس جديدة.

ونوَّه معالي السيد خاليدو ديالو، وزير التعليم في السنغال، إلى اعتماد مختلف بلدان القارة قوانين توجيهية وطنية وخطط لتطوير النظام التعليمي، تشكل تقدما ملحوظا صوب تنفيذ الأهداف والأولويات الإنمائية المحددة. وعلاوة على ذلك، ساهم إلغاء الرسوم المدرسية في التعليم الابتدائي، وإدخال مواد تعليمية مناسبة ووضع سياسات ملائمة للتدريب الأولي والمستمر للمعلمين، فضلا عن افتتاح مطاعم مدرسية، في تحقيق تحسن كبير في معدلات وصول التلاميذ إلى المدارس واستبقائهم فيها. وقد أدى ذلك في كثير من البلدان إلى تحسن ملحوظ في الأداء المدرسي للمتعلمين. ويُضاف إلى سجل التجارب الإيجابية والممارسات الجيدة المسجلة في معظم البلدان تعميم ارتداء الزي المدرسي الموحد، وتوفير المنح الدراسية لأطفال الفئات المحرومة والمساواة بين الجنسين.

وجدير بالإشارة أن تخصيص ميزانية مهمة لقطاع التعليم، وإعادة تقييم الرواتب والمكافآت، وتحسين التخطيط وزيادة التركيز على الأولويات في تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها تشكل ممارسات جيدة، فضلا عن تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تسهيل حصول المعلمين على الملكية الخاصة عن طريق توفير الإعانات الحكومية أو برامج الإسكان الاجتماعي بما يتفق مع قدراتهم الشرائية. ومن الممارسات الإيجابية التي تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية اعتماد وتطبيق سياسة متسقة لتوفير التدريب الأولي والمستمر للمعلمين.

وفيما يتعلق بنيجيريا، يرى معالي السيد كينيث غباغي، وزير الدولة لشؤون التربية والتعليم في نيجيريا، أن الممارسات الجيدة من قبيل تنويع الخدمات التعليمية والتقريب بين مدارس المجتمعات المحلية والمتعلمين، وبناء الهياكل الأساسية المناسبة، وتوظيف المدرسين، كلها ممارسات تؤثر تأثيرا إيجابيا في تعزيز فرص الوصول إلى المدارس واستبقاء التلاميذ، كما تساعد في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، تساهم هذه الممارسات في تعزيز الأداء المدرسي للمتعلمين. ومن الإنجازات التي يمكن أن تشكل مزايا ملحوظة في هذا الصدد استحداث جذع مشترك من تسع سنوات في التعليم الأساسي، وتطوير المدارس المتنقلة، وإنتاج وتوزيع المواد التعليمية المناسبة، فضلا عن إشراك المجتمعات المحلية في إدارة المدارس من خلال إرساء آليات الحوكمة السليمة، من قبيل لجان الإدارة المدرسية وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويرى السيد مامادو غومبل، مدير المنطقة الفرعية لكوت ديفوار وتوغو وبنن وبوركينا فاسو والنيجر بشركة ''ألكاتيل لوسنت''، أن إصلاح بعض الشهادات الأكاديمية،

وتخصيص موارد إضافية وتعزيز الفرص وأساليب التعلم الجديدة من قبيل التعليم الرقمي واستخدام التكنولوجيات الحديثة (أدوات الاتصال من قبيل الهواتف المحمولة) كلها وسائل تساعد في الارتقاء على نحو ملحوظ بجودة التعليم والتعلم في البلدان الأفريقية. وينبغي أن يفضي بنا ذلك إلى التفكير في تغيير الأنماط القائمة وإعادة النظر في مهمة النظم التعليمية، سواء من حيث العرض أو الطلب، والغرض المتوخى منها، وفئة المدرسين المتعين تدريبهم، وطبيعة المناهج الدراسية، ومدة الوقت الدراسي وسبل إدارته، ولغة التدريس، والإطار المؤسسي الجديد وسمات المتعلم الجديد. ويمكن أن يشكل احتكاك ثقافاتنا بثقافات من آفاق أخرى تجربة إيجابية يُستفاد منها في نظمنا التعليمية.

وفي أعقاب تقديم البيانات، استهل المناقشة السيد جون – ماري بيل – كاتاريا، الأمين التنفيذي لرابطة تطوير التعليم في أفريقيا، حيث تناول العديد من القضايا، بما في ذلك سبل ضمان جودة التعليم، وتحديد النسبة المستدامة التي يمكن تخصيصها لقطاع التعليم في الميزانية الوطنية، وكيفية توفير فرصة ثانية للتعليم. وأشار أيضا إلى أن ١٨ من أصل ٥٣ بلدا في أفريقيا إما تمر بحالة نزاع أو تسير في ذلك الاتجاه، وهو وضع يمكن أن يهدد التقدم المحرز في مجال التعليم.

وأثناء المناقشة، أشار المشاركون إلى أن بإمكان البلدان، بصفة عامة، أن تستلهم من التجارب والممارسات الجيدة التي أثبتت جدواها والتي سيكون من المفيد للغاية تعميمها وتكرارها. وسعيا لمواءمة السياسات التعليمية، يمكن أن يكون تجميع الموارد وتبادل المعارف من استراتيجيات التعجيل بتحقيق هدف إتاحة التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تحقيق الأهداف المحددة من خلال اعتماد وتكييف نماذج جديدة للحوكمة وإدارة المدارس واستراتيجيات جديدة للتعليم والتعلّم. ويشكل تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة من أجل مواكبة الأساليب والنهج الجديدة التي تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها ورصدها/تقييمها مؤشرات مؤكدة تبشر بتحقيق النجاح.

هاء – الجلسة الرابعة: الرسائل الرئيسية الموجهة إلى الاستعراض السنوي الوزاري لعام ٢٠١١

افتتح جلسة التشاور الرابعة سعادة السيد يان غرولز، نائب رئيس المجلس والممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وانكب المشاركون في الجلسة على النظر في رسائل السياسات التي ألقاها ممثلو الشباب ووكالات التنمية، ولا سيما مصرف التنمية الأفريقي. وساهمت الجلسة أيضا في تمهيد الطريق لتحديد آفاق المستقبل.

وعرضت ممثلة الشباب، السيدة ماريل ديغبي، عن منظمة ماغنوليا غير الحكومية، في الكلمة التي ألقتها رؤية الشباب الأفريقي فيما يتعلق بمستقبل القارة ولا سيما في مجال التعليم. وشددت على الحاجة إلى زيادة تحسين فرص جميع الأطفال الأفارقة في الوصول إلى المدارس، وحث الحكومات الأفريقية والوكالات الإنمائية على إجراء زيادة ملموسة في النسبة المئوية المخصصة لهذا القطاع في ميزانياتها وتعزيز تدريب المدرسين في جميع مستويات النظام التعليمي. ومن المهم كذلك تحسين خدمات التعليم الثانوي من أجل تزويد الشباب بالمهارات والمؤهلات اللازمة لولوج سوق العمل، وتعزيز قدرات دوائر التعليم العالي في أفريقيا لتمكينها من تدريب الموارد البشرية التي لا غنى عنها لنمو الاقتصاد.

أما السيد فرانك بواهين، ممثل مصرف التنمية الأفريقي، فقد سلط الضوء على المجالات التي توليها مؤسسته الأولوية في قطاع التعليم على نطاق القارة الأفريقية. وبصفة عامة، يضطلع المصرف بدور رئيسي في جهود التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. وتكرس هذه المؤسسة المالية جزءا كبيرا من دعمها لقطاع التعليم من خلال استراتيجيتها الرامية إلى دعم التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا، وتشمل المحاور التالية ذات الأولوية:

١ - دعم مراكز الامتياز الوطنية والإقليمية

٢ - تطوير البنى التحتية للتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا

٣ - المساعدة في الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل، بالاستناد أساسا إلى النهج الإقليمي من خلال إقامة شراكة دينامية تستفيد من مختلف خبرات المصرف.

ولا شك أن النهج دون الإقليمي المتبع يركز على إنشاء كليات مجتمعية في غرب أفريقيا من أجل زيادة الدورات التدريبية وفرص التدريب عن بُعد المتاحة للمدرسين في الجنوب الأفريقي (وهي عناصر رئيسية في تنفيذ السياسات) والتدريب الطبي بالشراكة مع مؤسسة الآغا خان.

وأثارت مختلف البيانات المقدمة الكثير من الأسئلة وردود الفعل لدى المشاركين فيما يتعلق بالحق في التعليم المنصوص عليه في تشريعات الدول الأعضاء، ولكن بصفة خاصة فيما يتعلق بتنفيذ هذا البند الدستوري. ويُنظر إلى جودة التعليم باعتبارها قضية رئيسية بالنسبة للقارة في عصر عولمة الاقتصاد ونشوء اقتصادات المعرفة التي تركز على تكوين رأس المال البشري، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون توفير التعليم الجيد للجميع، وخصوصا للفئات المحرومة في المجتمع. وأثيرت أسئلة تتعلق باستدامة مراكز الامتياز، وطرائق عملها، وأوجه التكامل بينها وبين مراكز الاتحاد الافريقي، وقُدمت أجوبة مرضية على جميع هذه الأسئلة.

وشدد جميع المشاركين في الجلسة على أهمية التعليم باعتباره أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعاملا حاسما لتحقيقها، وأكدوا على أهمية ثلاثة عناصر رئيسية هي:

١ - توافر القيادة على جميع مستويات الهرم السياسي والحكم في البلاد

٢ - وجود إطار قانوني وصكوك قانونية متماسكة لتعزيز حق جميع أطفال البلد في التعليم

٣ - وجود شراكة استراتيجية توحد وتنسق جميع الإجراءات المضطلع بها على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والقارية.

وكانت مشكلة الازدواجية بين المفاهيم التالية في صُلب التدخلات:

١ - النوعية والكمية: من الضروري اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين جودة التعليم في جميع مستويات النظام التعليمي

٢ - القدرة والأهلية: إيلاء مزيد من الاهتمام للجوانب المعرفية وغير المعرفية في عمليات التعلم

٣ - الفتيات والفتيان: تعزيز المساواة بين الجنسين وكفالة حصول الفتيات على التعليم

٤ - الإدماج والإقصاء: تيسير حصول جميع الأطفال على التعليم بغض النظر عن الأصل الاجتماعي أو الجغرافي، أو الدين، أو نوع الجنس، أو الحالة الجسدية. كفالة إتاحة فرص التعلّم في ظروف أفضل للأطفال غير الملتحقين بالمدارس والذين يعيشون في ظروف من الفقر المدقع وحالات النزاع المسلح، ونسبتهم ١٥ في المائة على صعيد القارة

٥ - وفرة الموارد وندرتها: تعزيز تعبئة الموارد المالية من أجل زيادة المتاح من الخدمات التعليمية الجيدة لجميع أطفال البلد، ولا سيما أطفال الفئات المحرومة والذين يعيشون في أوضاع هشة للغاية. وضمان الاستخدام الأمثل للموارد وكفالة الإنصاف في جميع مستويات التعليم.

واختُتمت الجلسة بملاحظة من المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، حيث أشار مرة أخرى إلى مفهوم الحق في التعليم الذي يندرج في جميع الأحوال ضمن مسؤوليات والتزامات كل دولة من الدول الأعضاء، ويتعين عليها إعماله بصرامة وفقا للأحكام المنصوص عليها في دساتيرها.

واو – الحفل الختامي

شهد الحفل الختامي للاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي تقديم بيانات أدلى بها السيد نيخيل سيث، مدير مكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والبروفيسور جان بيير إيزان، مفوض إدارة الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا في الاتحاد الأفريقي، والسيدة إيسوسيما ليغزيم – بالوكي، وزيرة التعليم الابتدائي والثانوي ومحو الأمية في توغو. وتناولت البيانات المدلى بها النقاط الأساسية التالية:

- إعادة تأكيد أولوية الحق في التعليم وإدراجه بصيغة صريحة في دساتير الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي
- حشد الموارد اللازمة لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في مختلف التشريعات والصكوك القانونية
- تحسين جودة التعليم في جميع مستويات النظم التعليمية الأفريقية، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز التدريب الأولي والمستمر المتاح للمدرّسين، باعتباره خير ضامن لجودة التعليم
- تعزيز الإنصاف على جميع المستويات لضمان تكافؤ الفرص المتاحة لجميع أطفال البلد دون تمييز على أساس العرق، أو نوع الجنس، أو الدين، أو الأصل الاجتماعي والاقتصادي، أو الانتماء الجغرافي، أو الحالة الجسدية
- تعبئة ما يكفي من الموارد المالية والبشرية والمادية واستخدامها بالصورة الأمثل من أجل تحقيق جميع الأهداف والأولويات المحددة في مختلف الخطط والوثائق الاستراتيجية للدول الأعضاء، ولا سيما منها تلك المتعلقة بإتاحة التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا – التوصيات

- **إعادة تأكيد أولوية الحق في التعليم وإدراجه بصيغة صريحة في دساتير الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي وحشد الموارد اللازمة لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في مختلف التشريعات والصكوك**
- **تحسين جودة التعليم في جميع مستويات النظم التعليمية الأفريقية، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز التدريب الأولي والمستمر المتاح للمدرّسين، باعتباره خير ضامن لجودة التعليم**

- تعزيز الإنصاف على جميع المستويات لضمان تكافؤ الفرص المتاحة لجميع أطفال البلد دون تمييز على أساس العرق، أو نوع الجنس، أو الدين، أو الأصل الاجتماعي والاقتصادي، أو الانتماء الجغرافي، أو الحالة الجسدية
- تعبئة ما يكفي من الموارد المالية والبشرية والمادية واستخدامها بالصورة الأمثل من أجل تحقيق جميع الأهداف والأولويات المحددة في مختلف الخطط والوثائق الاستراتيجية للدول الأعضاء، ولا سيما منها تلك المتعلقة بإتاحة التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية
- استنهاض الإرادة السياسية والتزام الدوائر السياسية بتقديم الدعم المالي للإصلاحات الجارية في قطاع التعليم
- تهيئة الظروف المواتية لإشراك جميع الجهات الفاعلة (المدرسون، والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، والنقابات، والآباء، والتلاميذ) في الإصلاحات التي تستهدف النظم التعليمية
- إقامة شراكة تُدمج المسائل المتصلة بانفتاح المدارس على البيئة، ومكافحة الفقر، والمسائل الجنسانية، وقيم التضامن والتسامح والمواطنة، وحماية الأطفال المعرضين للخطر
- كفالة الربط بين الحق في التعليم وفرص العمل
- الربط بين التعليم والتنمية البيئية
- زيادة التركيز على ”إدماج المستبعدين“ استكمالا للنهج الشاملة لزيادة صافي معدل الالتحاق بالمدارس. وتحديد المستبعدين في المدن أو في المناطق النائية أو داخل المجتمعات البدوية وبذل جهود خاصة لإدماجهم
- القضاء نهائيا على الرسوم الدراسية في التعليم الابتدائي، مع تقديم دعم إضافي لأكثر الفئات تهميشا، بالاستفادة من التجارب وأفضل الممارسات المستقاة من البلدان التي طبقت بالفعل مثل هذه السياسات
- إصدار ولاية لتحقيق التعليم الشامل للجميع تعززها مؤسسات قانونية
- اتخاذ تدابير خاصة لضمان وصول الفتيات إلى المدارس وانتظامهن فيها، واتخاذ إجراءات أخرى من قبيل مجانية النقل المدرسي وإنشاء المرافق الصحية المناسبة لتشجيع إدماجهن

- إيجاد مدارس تسودها أجواء آمنة وملائمة للفتيات والفتيان
- إدخال النظام التعليمي لصغار الأطفال ودور الحضانة قدر الإمكان
- وضع برامج التغذية المدرسية؛ وإدماج هذا الحق في دساتير الدول
- تعزيز القدرات في مجال توظيف المدرسين المؤهلين واستبقائهم. والتركيز على تدريب المدرسين، والشبكات التي تدعمهم والأجور المحددة لهم
- تجنب حالات الانقطاع عن التعليم لفترات طويلة، ولا سيما في البلدان التي تمر بحالة نزاع وتلك المتضررة من الكوارث
- تشجيع الابتكار وحرية الاختيار من خلال تنفيذ مبادرات مثل توفير المنح الدراسية وقسائم الالتحاق بالتعليم وإمكانيات التعليم التقني والمهني
- إيجاد توافق في الآراء بين الجهات الفاعلة لتحديد الاجراءات التي ترمي إلى تعزيز الجودة في مواجهة تدني أداء التلاميذ
- تعزيز قدرات مختلف الجهات لتحسين رؤيتها، وسلوكها فيما يتعلق بانفتاح المدرسة على البيئة، فضلا عن فعاليتها
- وضع خطة شاملة ومنسقة في مجال التعليم تشمل توفير التدريب للموظفين وتحديد وضعهم المهني وخطة لتطورهم الوظيفي وتحسين ظروف عملهم
- الأخذ بنهج شمولي في النظم التعليمية مع كفالة التنسيق الجيد بين التعليم النظامي وغير النظامي
- اعتماد وتكييف نماذج جديدة للحوكمة وإدارة المؤسسات المدرسية، واستراتيجيات جديدة للتعليم والتعلّم من أجل المساهمة في بلوغ الأهداف المحددة.